

Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

20 Septembre 2011

20 شتنبر 2011

اكتمال مشروع الخطة الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان



لجنة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان

هسبريس - و.م.ع:

10:18 2011-09-20

استقبل رئيس الحكومة عباس الفاسي، الاثنين بالرباط، أعضاء لجنة إعداد مشروع الخطة الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث تم بهذه المناسبة تقديم الصيغة المحيطة لهذه الخطة.. المعطى كشف عنه بلاغ لرئاسة الحكومة عمداً إلى ذكر مسار إعداد مشروع الخطة الوطنية وتعيينه تماشياً مع دستور 2011 وأخذاً بعين الاعتبار ملاحظات ومقترحات القطاعات المعنية.

وسجلت ذات الوثيقة الارتياح تجاه "الروح البناءة التي سادت مختلف مراحل إعداد مشروع الخطة، باعتبارها من بين أهم الأوراش المهيكلة في مجال السياسات العمومية ذات الصلة، والتنسيق والتشاور في وضع مضامينها وتدابير عملها من خلال تكريس المقاربة التشاركية بين مختلف الفاعلين، حكوميين كانوا أو مؤسسات وطنية أو مجتمعاً مدنياً... كما أعلن عن التزام الحكومة بعرض هذا المشروع على مجلس الحكومة في اجتماع قريب".

وأشار البلاغ إلى أن الفاسي أكد حرص الحكومة، من خلال المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، على تطوير المقاربة الملائمة في ما يتعلق بمتابعة تنفيذ مضامين ووضع مؤشرات لتقييمها، وتكليف المندوبية بإدراج مضامين هذه الخطة التي تدخل ضمن اختصاصاتها ومهامها كمحور استراتيجي في برنامج عملها.

ومن جهته شدد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليازمي، على أن التحدي المطروح يتمثل في "التنزيل الميداني لمضامين الدستور الجديد والتفعيل الأمثل للإجراءات والتدابير المنصوص عليها في مشروع الخطة الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان"، بالإضافة إلى ضرورة تنسيق الجهود بين مختلف الفاعلين في مجال حقوق الإنسان بالمغرب.

كما استعرض المندوب الوزارية المكلف بحقوق الإنسان، المحجوب الهببة، السياق العام لإعداد مشروع الخطة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان وكذا الخطوط العريضة لمشروع الخطة المحيطة والتي تتضمن أربعة محاور تهتم بالحكومة والديمقراطية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وحماية الحقوق الفئوية والتهوض بها وكذا الإطار القانوني والمؤسستي .

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان يترأس لقاء مع الجمعيات بالناظور حول متحف الريف

ترأس إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمس الجمعة بغندق بابل غداء مناقشة مع عدد من الجمعيات من الناظور والحسيمة في إطار برنامج مواكبة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الأرشيف والتاريخ والذاكرة (IER 2)، حول دور المجتمع المدني في إحداث متحف الريف، تحت شعار "متحف الريف: دور المجتمع المدني". ويهدف هذا اللقاء، الذي يأتي في سياق تتبع توصيات الندوة العلمية التي تم تنظيمها بالحسيمة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول موضوع "التراث الثقافي للريف: أية تحافة؟"، إلى التذكير بمسلسل إحداث متحف الريف وتبادل وجهات النظر مع جمعيات المجتمع المدني بالمنطقة وتدارس انخراطها في هذا المشروع.

اللقاء التواصلي كان بهدف التعرف على أفكار جمعيات المنطقة و تصوراتها حول دورها المستقبلي في العمل على إنتاج مشروع المتحف الريف و كذا مساهمتها بشكل عام في تفعيل مختلف توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة.

الحاضرون أكدوا خلال تدخلاتهم على ضرورة تعزيز الإرادة السياسية اللازمة لتفعيل عدد من توصيات الهيئة كما طالبوا بتضمين التراث الحقوقي للمنطقة ضمن هذا المتحف على أن يكون مشروعاً مندمجاً يقدم فضاءات مناسبة لتراث المقاومة بالمنطقة و يتوفر على أروقة إثنوغرافية و اركيولوجية و يهتم بالتراث البحري و تراث الهجرة و التراث الطبيعي...

كما أهاب المتدخلون بالمجلس تفعيل مزيد من المشاورات مع ساكنة المنطقة و جمعيات المجتمع المدني و التنسيق بين قطبي الريف الناظور و الحسيمة الاولى كمنطقة معنية بالمتحف و الثانية كمنطقة معنية و محتضنة لمقره...

رئيس المجلس الوطني ادريس اليزمي أكد على اهمية تنظيم إجتماعات دورية حول المشروع الذي يسير بخطى وثيدة مركزا على ضرورة مراعاة الجانب الإستثماري و التنموي فيه و خاصة البحث عن ما تريده الساكنة منه...

هذا و المنتظر أن تلقى الجمعيات مع مسؤولي المجلس في غضون شهرين لتدارس مستجدات المشروع.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وقع إلى جانب مجلس الجالية المغربية بالخارج والمجلس البلدي للحسيمة وجهة نازة تاونات الحسيمة اتفاقية شراكة لإحداث متحف الريف، الذي يهدف إلى التعريف بالذاكرة التاريخية، بما فيها ذاكرة التاريخ الراهن، وتشجيع الحوار الثقافي والحضاري وتبادل الذكريات وتطوير التنمية البيئية والسياحة والثقافية بالجهة وإحداث وتطوير مهن ثقافية مرتبطة بالأنشطة المتحفية، وذلك في ختام الندوة العلمية الدولية التي تم تنظيمها بمدينة الحسيمة في 15-

16 يوليوز



في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي وبشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ويتمويل من طرف صندوق الإيداع والتدبير والاتحاد الأوروبي لبرنامج التكوين لفائدة وكلاء التنمويين المحليين الفوج الأول فوج المرحوم بنزكري وانطلاق من الشراكة التي تربط جمعية الألفية الثالثة لتنمية الفعل الجمعوي بالجنوب الشرقي بالجماعة القروية لبومية اقليم ميدلت ، تواصل الجمعية انجاز التشخيص التشاركي الترابي الذي انطلق مند شهر يوليو 2011 وذلك في إطار الدعم و المواكبة لجماعة القروية بومية لانجاز المخطط الجماعي استنادا للمادة 36 من الميثاق الجماعي لهذا الغرض جندت الجمعية فريق عمل مكون من 40 وكيل تنمية تحت التمرين بالإضافة إلى مؤطرين مختصين في مجال التنمية المحلية.

العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان

طباعة | إرسال | PDF | تعليق | حفظ | T

بواسطة: admin
بتاريخ: الإثنين 19-09-2011 01:42 صباحا

بيان للمكتب المركزي
المطالبة بتطبيق القانون ومعاقبة كل من يستثمر الانتخابات لإفسادها والإجهاد على
القيم النبيلة للممارسة الديمقراطية

عقد المكتب المركزي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان اجتماعه الأسبوعي العادي، وتدارس خلاله العديد من القضايا التي تهم الشأن الحقوقي على المستوى الوطني والعربي والدولي، وكذا التحضير الجيد للندوة الفكرية الوطنية التي يعتره المكتب المركزي لتنظيمها يوم الجمعة 30 شتنبر 2011 بالرباط، وجملة من القضايا التنظيمية وسجل المكتب المركزي في ختام اجتماعه مايلي : إن المكتب المركزي إذ يذكر بالمواقف القومية الرائدة لسوريا في مواجهة الغطرسة الصهيونية، والصمود في جبهة الممانعة والمقاومة العربية والدعم الذي مدت به المقاومة الفلسطينية، فإنه يؤكد على ضرورة احترام إرادة الشعب السوري في التغيير ومحاربة الاستبداد، ويدرئ الاعتداءات الدموية التي تمس الحق في الحياة والتي طالت المواطنين العزل في سوريا، ومحاكمة المسؤولين عن حرب الإبادة والانتهاكات الجسيمة لحقوق المواطنين. يحيي المكتب المركزي للعصبة قرار إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، ويطالب المنتظم الدولي بالاعتراف المطلق واللامشروط بها، ومطالبة إسرائيل بالجملاء الفوري عن الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإطلاق سراح الأسرى، وعودة اللاجئين، حتى ينعم الفلسطينيون بدولتهم المحررة والمستقلة وإعلان القدس عاصمة لها. يهنئ كل الديمقراطيين بمناسبة اليوم العالمي للديمقراطية الذي يصادف 15 شتنبر من كل سنة، ويغتنمها فرصة لمطالبة الدولة المغربية بالنحلي بقواعد النزاهة والشفافية، والسهر على احترام إرادة الناخبين في اختيار من يمثلونهم في مجلس النواب خلال الاستحقاقات التشريعية المقرر إجراؤها يوم 25 نونبر 2011، والحرص على تطبيق القانون ومعاقبة كل من يستثمر مثل هذه المناسبات لإفساد العملية الانتخابية، والإجهاد على القيم النبيلة للممارسة الديمقراطية. يطالب المكتب المركزي باستكمال المجلس الوطني لحقوق الإنسان لهيئاته وتعيين أعضائه للاضطلاع بدوره كما تضمنه القانون المحدث له الصادر في 3 مارس من السنة الجارية. يندد بقرار منع مجموعة من نساء ورجال القضاء من تأسيس جمعية لهم تهتم بقضاياهم المهنية والاجتماعية، وتساهم في النقاش العمومي المفتوح حول إصلاح القضاء، ضدا على مقتضيات دستور 1 يوليوز 2011. يدعو الوكيل العام للملك بالمجلس الأعلى للحسابات الى فتح تحقيق في تبيذير المال العام من طرف وزير الشباب والرياضة بسبب كرائه لسيارة تتعلق

دور المجتمع المدني في صلب لقاء مشروع متحف الريف بالناظور

PDF | أرسل | طباعة |
 تعليق | حفظ | T

بواسطة: admin
 بتاريخ : الإثنين 19-09-2011 02:48 صباحا

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس الجمعة بالناظور، لقاء حول موضوع "متحف الريف .. دور المجتمع المدني"، بمشاركة عدد من الجمعيات بالناظور والحسيمة.

ويروم هذا الاجتماع، الذي ترأسه السيد إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تسليط الضوء على عملية إحداث متحف للريف، وتبادل وجهات النظر مع الجمعيات في المنطقة وتحديد مستوى انخراطهم في هذا المشروع، الذي يدخل ضمن متابعة المجلس لتوصيات هيئة الإتحاف والمصالحة في مجال التاريخ، الأرشيف وحفظ الذاكرة.

وقال السيد اليازمي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن هذا اللقاء يشكل خطوة أولى نحو إحداث شبكة مجتمعية لمصاحبة مسلسل إحداث وتأهيل متحف الريف، مضيفا أن الجمعيات الحاضرة في هذا اللقاء أبانت عن كثير من الحماس وعبرت عن تطلعاتها بخصوص هذا المشروع.

وأوضح أن متحف الريف مشروع متكامل يهدف، بالأساس، إلى ضمان التفاعل مع محيطه المحلي من خلال انفتاحه على مجموع منطقة الريف

وقال إنه في هذا السياق تلتقي وجهات نظر المجلس الوطني لحقوق الإنسان والجمعيات المحلية، مضيفا أن المتحف، وفي هذا الاتجاه، يجب أن يعمل ليكون التراث والثقافة في خدمة التنمية الاجتماعية والتعليم.

من جهتهم، شدد رؤساء الجمعيات المشاركة في الاجتماع على حجم الرهان المعقود على هذا المتحف مستقبلا ليعكس حجم التنمية من خلال أخذه بعين الاعتبار الجوانب التربوية والتعليمية، مؤكداين أهمية انفتاح المتحف على المدرسة.

وبعد تنويرهم بمبادرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إشراك المنظمات غير الحكومية المحلية في عملية إحداث هذا المتحف، الذي سيكون واحدا من الآليات الأساسية لحفظ تراث وتاريخ منطقة الريف، أكد المشاركون في اللقاء على ضرورة التفاعل بين متحف الريف والمتاحف الأخرى بالمنطقة.

ويندرج هذا اللقاء، حسب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار توصيات الندوة الدولية التي انعقدت في يوليوز الماضي بمدينة الحسيمة تحت شعار "التراث الثقافي بالريف .. أي تحافة؟".

وتم خلال هذا اللقاء، الذي عرف مشاركة عدد من الباحثين مغاربة وأجانب، التوقيع على اتفاقية شراكة لإحداث متحف الريف بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان و مجلس الجالية المغربية بالخارج والمجلس الجماعي للحسيمة ومجلس جهة تازة- الحسيمة-تاونات.



وفد شبابي مغربي يقدم بتونس عرضا عن الإصلاحات السياسية والدستورية التي شهدتها المملكة

قدم وفد شبابي مغربي شارك في ندوة إقليمية، تختتم أشغالها مساء اليوم الأحد بالعاصمة التونسية، عرضا عن الإصلاحات السياسية والدستورية بالمغرب.

وفي هذا السياق، أكد الوفد المغربي، الذي يمثل حزبي الحركة الشعبية والاتحاد الدستوري، أن المطالب التي عبرت عنها شرائح واسعة من الشباب المغربي "في أجواء من الانضباط والمسؤولية"، لقيت صداها في الخطاب الملكي ليوم التاسع مارس الماضي، الذي حدد محاور وأفاق الإصلاحات التي تضمنتها فيما بعد الوثيقة الدستورية التي تبناها الشعب المغربي في استفتاء فاتح يوليوز الماضي.

وأبرز الوفد، في هذا العرض، أن المغرب عرف، في ظل التطورات والمتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية في الأونة الأخيرة، حراكا سياسيا واجتماعيا، من أجل تعزيز المكتسبات التي راكمتها المملكة منذ عشر سنوات، وتحقيق جملة من الإصلاحات الشاملة.

كما استعرض العرض أهم المراحل التي شهدتها المسيرة الإصلاحية في المغرب، انطلاقا من تجربة التناوب التوافقي.

وتطرق، في هذا السياق، إلى توسيع اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مشيرا إلى أنه أصبح مطالبا، بالإضافة إلى حماية وتطوير حقوق الإنسان، بالعمل على تنمية الحقوق السوسيو-اقتصادية وحماية حقوق المغاربة القاطنين بالخارج، فضلا عن تكييف التشريع المغربي مع المعاهدات الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان.

وفي سياق تناوله، لمسلسل إعداد الدستور الجديد، أبرز الوفد المغربي اعتماد اللجنة الاستشارية المكلفة بمراجعة الدستور "مقاربة منفتحة إدماجية، مع تركيزها على الطابع التشاركي والتشاورى مع جميع الفاعلين والهيئات السياسية، بالإضافة إلى المجتمع المدني"، مشيرا، في هذا السياق، إلى إسهام فئات الشباب المغربي، على اختلاف توجهاتها، في إثراء النقاش الخاص بالإصلاحات الدستورية.

وكانت مناقشات الندوة، التي استمرت ثلاثة أيام بمشاركة وفود شبابية من تونس والمغرب والجزائر ومصر والسودان والأردن ولبنان وفلسطين والسعودية، تمحورت حول الدور المستقبلي لحركات الشباب في بناء مجتمعات ديمقراطية في البلدان العربية، في ضوء الحراك الاجتماعي والسياسي الذي تشهده هذه البلدان.

وشارك في تنظيم هذه الندوة، التي عقدت تحت عنوان "عهد جديد في العالم العربي .. دور الشباب الليبرالي في بناء مستقبل ديمقراطي" مؤسسة (فريدريش ناومان) الألمانية، بتعاون مع شبكة الليبراليين العرب.

Jihadist Salafists mount re-evaluation campaign in Morocco

2011-09-16

"We're prepared to help build a new Morocco," says imprisoned jihadist Hassan Khattab.

By Imrane Binoual for Magharebia in Casablanca – 16/09/11

Arab Spring reform movements are prompting Salafist jihadists to join in the sweeping changes. In Morocco, where constitutional reforms are reshaping the national landscape, many of those now voicing loyalty to the monarch and commitment to dialogue are also the most notorious terrorists.

Hassan Khattab is among the prisoners and freed Salafist inmates at the heart of the movement. He is serving a 30-year prison term for leading the "Ansar al-Mahdi" terror cell, which included security officials, an imam, and two wives of Royal Air Maroc pilots. The cell members were convicted in 2008 of funding terrorist operations and planning a terror campaign against the Moroccan regime.

In an online letter to King Mohammed VI published in early September, the Salafist presented his renunciation of violence as part of what he described as a "re-evaluation". Hassan Khattab issued "revisions", in which he said that he adopted an initiative entitled "Munasaha and Reconciliation."

A highly-anticipated new book by Moroccan writer Mountassir Hamada, the author of "Nous et l'organisation d'Al Qaida" (al-Qaeda and Us) and "De la critique de l'organisation al-Qaida" (A Critique of al-Qaeda) looks at the trend. In "Salafia Al Wahabiya in Morocco", which will be published within the next few weeks, Hamada explains that signatories to Khattab's proposal vowed not to "accuse society or Muslims of kufr without a Sharia-sanctioned basis".

"The purpose of this letter is to brief you on the shifts that have taken place within the Jihadist Salafist current in Morocco, which is now going through a stage of evaluation and revision that would produce elites of preachers, scholars and science-seekers capable of keeping pace with political developments in our beloved country under your wise leadership," Khattab wrote to the Moroccan monarch.

Khattab praised the constitutional [reforms proposed by King Mohammed VI](#) and said that he and his fellow prisoners in Morocco were willing to take part in social movements.

"We are with the monarchy institution and its rulers," he said. "We're prepared to help build a new Morocco that would be run with multiple visions and creative Islamic and political

identities that would promote national constants to the level of creative and effective citizenship."

The imprisoned extremist also voiced his rejection of the movement's extremist tendencies. "The Jihadist Salafist current today truly believes in the importance of realising dialogue and debate with open-mindedness and an understanding of other cultures," he wrote.

"It also believes in the need...to combat the wrong habits and concepts, extremism, and close-mindedness that have been practiced within the current for decades," Khattab wrote.

He concluded by saying that the "Jihadist Salafist current has realised the clear mistakes and deviations that it has been involved in as a result of lack of knowledge."

"It was so swept away with its whims that some of its members failed to deepen our constants; something that would totally undermine our nation's values," Khattab wrote.

Within a week of Khattab's letter to the king, another move to re-evaluate Salafist ideas was embarked upon by repentant [Salafist Sheikh Mohamed Fizazi](#). Known for his adherence to takfirist ideology, Fizazi blessed the September 11th attacks on the United States. He was arrested after the [2003 Casablanca bombings](#) and received a royal pardon at the start of the Arab Spring.

Fizazi and other members of the "Moroccan Salafist Movement for Reform" have been trying to ally themselves with the youth-led [February 20th Movement](#), and have actively joined protests since the end of Ramadan.

In his letter to King Mohammed VI, the man considered the leader of jihadist Salafism in Morocco called for the release of inmates who had been "unjustly imprisoned".

"This long period time I spent in prison enabled me to mix with the prisoners of the so-called Jihadist Salafist current and to have full knowledge of all ideas that are prevailing among those prisoners," Fizazi wrote on August 10th. "I became fully sure that injustice was done to many of them and they now implore you to rescue them from prison, given that they long to return to their community which they have missed."

Fizazi in his letter points to "the conviction of many of those prisoners in the rejection of violence, recognition of the components of Moroccan nation, and actual willingness to take part in reconciliation project...especially as our nation now needs more than ever every and each member of its people".

Moumtassir Hamada addresses this issue in his forthcoming book, noting that Moroccan security services have trained experts in Islamist studies to deal with prisoners.

Hamada also talks about failings by the authorities, whether within prisons or outside the prison environment. He says that these failings are obvious, given the number of Salafist prisoners who committed terrorist acts after being released.

He cites the example of Abdalfatah Raydi, who blew himself up in an internet café in Casablanca on March 11th, 2007. This was following a royal pardon for his imprisonment in connection with the 2003 terrorist attacks.

While the author links these failings to the actions of the security forces, he also cites failings from the Salafists themselves, as seen in their "re-evaluations".

The first r was undertaken by Ali Aallam, who denounced the activities of al-Qaeda against Muslim countries. Jailed Moroccan Islamist Mohamed Abdelouahab Rafiki, also known as Abu Hafs, followed in March of 2010. [Abu Hafs](#) was the first high-profile Moroccan prison inmate to endorse the Libyan Islamic Fighting Group's 2009 letter decrying terrorist violence against civilians. His support for the [LIFG rejection of al-Qaeda](#) was groundbreaking.

But the weaknesses in these re-evaluations come from the fact that they are disparate and lack a unified vision, Mountassir Hamada argues in his new book. They also lack any academically-based references or endorsement from skilled ulemas, Hamada says.

Meanwhile the "Mountada Al Karama" ("Forum for Dignity") association is campaigning for reconciliation with imprisoned Salafists. Ever since March, when the National Human Rights Advisory Council ([CNDH](#)) was formed from what had been the Advisory Council on Human Rights ([CCDH](#)), the body has been pursuing a dialogue with inmates in the jails of Kenitra, El Jadida, Tangier, Agadir and other locations.

Together, the groups are seeing success in the prisoner outreach initiative.